

دورالامتيازات الجبائية في تحسين مناخ الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر

صالح حميداتو

أستاذ محاضر محاسبة وجباية

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

[salah.hamidatou@gmail.com](mailto:salah.hamidatou@gmail.com)

سارة ميسي

أستاذ محاضر محاسبة وتدقيق

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

[sham201283@yahoo.com](mailto:sham201283@yahoo.com)

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عن الدور الذي تلعبه الجباية في تشجيع القطاع السياحي والنهوض به من خلال الامتيازات الجبائية التي تمنح للمستثمرين في هذا القطاع الحساس والاستراتيجي في الاقتصاد الوطني لما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية تفتح لنا فرصا للتنوع الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة تم تشريح النظام الضريبي الجزائري من خلال دراسة وصفية واستخراج جميع الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار التشريع الجبائي وكذا المتعلقة بقانون ترقية الاستثمار، والامتيازات الجبائية المتعلقة بترقية الحرف التقليدية ونشاطات الصناعة التقليدية الفنية والتي تخص المستثمرين في القطاع السياحي.

تم التوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر يتمتع بامتيازات جبائية هامة تشجع المستثمرين إلى ولوجه وتطويره، وبالتالي المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني والخروج به من الأحادية والاعتماد فقط على قطاع المحروقات.

**الكلمات المفتاحية:** السياحة، الصناعات التقليدية، الامتيازات الجبائية، الاستثمار السياحي.

## Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle que jouent les prélèvements dans l'encouragement et la promotion du secteur du tourisme par le biais d'allègements fiscaux accordés aux investisseurs dans ce secteur sensible et stratégique de l'économie nationale en raison du potentiel touristique de l'Algérie qui ouvre des possibilités de diversification économique.

Grâce à cette étude, le système fiscal algérien a été disséqué par une étude descriptive et extrait tous les privilèges accordés par la législation fiscale ainsi que la loi sur la promotion de l'investissement, les avantages fiscaux liés à la promotion de l'artisanat traditionnel et les activités traditionnelles de l'industrie. Technique et qui appartient aux investisseurs dans le secteur du tourisme.

Il a été conclu que le secteur touristique algérien bénéficie d'importants avantages fiscaux qui encouragent les investisseurs à venir se développer, contribuant ainsi à la construction de l'économie nationale et à sa sortie de l'unilatéralisme et en s'appuyant uniquement sur le secteur des hydrocarbures.

**les mots-clés:** tourisme, industries traditionnelles, avantages fiscaux, investissement touristique

### تمهيد :

يمثل قطاعي السياحة والصناعات التقليدية بالنسبة للاقتصاد الوطني محركا جديدا للتنمية المستدامة ودعم النمو باعتبارهما مصدرا هاما لخلق الثروة ومناصب الشغل والقيمة المضافة. ونظرا للمميزات السياحية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، وبغية تنمية قطاع السياحة والصناعات التقليدية باعتبارهما المورد البديل للمحروقات.

عملت الجزائر من خلال التشريع الجبائي على منح هذا القطاع امتيازات جبائية تحفيزا للنهوض به واستغلال الإمكانيات السياحية التي تزخر بها البلاد. ولهذا فإن الجباية هي إحدى الأدوات التي من المهم تفعيلها لدعم الإجراءات الأخرى الموضوعة كجزء من استراتيجية تنمية السياحة والصناعات التقليدية في الجزائر.

**هدف الدراسة:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتطوير وتشجيع نمو قطاع السياحة، وذلك من خلال عرض جملة من التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في هذا القطاع.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ معرفة مفهوم السياحة وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات الدول؛
- ✓ التعرف على أنواع السياحة في الجزائر، وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- ✓ التعرف على الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في قطاع السياحة، ودورها في النهوض بهذا القطاع الحساس؛

✓ التعرف على المعوقات التي تحول دون النهوض بقطاع السياحة في ظل التحفيزات الجبائية الممنوحة.

**إشكالية الدراسة:** في ما تتمثل مقومات السياحة بالجزائر، وما دور التحفيزات الجبائية الممنوحة للنهوض بالقطاع؟

### فرضيات الدراسة:

1- تتميز الجزائر بمقومات سياحية طبيعية متنوعة، بإمكانها عند حسن استغلالها والترويج لها أن تشكل مصدرا لجذب

العملة وتحقيق التنوع في مصادر تمويل الاقتصاد؛

2- أعطت الجزائر امتيازات جبائية مهمة لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي؛

3- توجد معوقات هيكلية وبشرية من شأنها أن تؤثر سلبا في تطوير قطاع السياحة رغم التحفيزات الجبائية الممنوحة.

## المحور الأول: مفهوم وأهمية السياحة والصناعات التقليدية في الاقتصاد

### أولاً: مفهوم وأنواع السياحة في الجزائر.

#### 1. مفهوم السياحة:

تعني كلمة السياحة في معناها الأول السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف واكتشاف العالم وتعلم اللغات الأجنبية (العدوان، 1999، صفحة 13).

كما عرفها العالم السويسري هونزيمير رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين " بأنها مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على السفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحاً للشخص الأجنبي (صديقي، 2006، صفحة 14).

وفي سنة 1932 حاولت لجنة الخبراء السياحيين للأمم المتحدة أن تجد تعريفاً للسياحة، دون التعرض لها كظاهرة، مقتصرة على تعداد طوائف الأشخاص الذين يجب عدهم سياحاً وهي في رأي اللجنة (كامل، 1975، صفحة 13):

- الأشخاص الذين يقومون برحلة للمتعة أو لأغراض عائلية أو لأسباب صحية؛
- الأشخاص الذين يسافرون لحضور اجتماعات أو لأداء مهمات مختلفة (علمية، إدارية، دبلوماسية، دينية، رياضية)؛

- الأشخاص الذين يسافرون لإنجاز الأعمال؛
- المشاركون في الرحلات البحرية على ظهور السفن حتى لو قلت المدة التي يقضونها في البلد الذي تزوره السفينة

عن 24 ساعة، ويجب عد هذا الفريق من السياح فريقاً خاصاً.

كما عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها: "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وحاجات لإشباع السائح (غرايبي، 2012، صفحة 102)"

## 2. أنواع السياحة في الجزائر:

من البديهي أن بلد الجزائر تمتد مساحته بالملايين وله وجهة بحرية وتتسع حدوده لتمس أكثر من أربع دول أفريقية وتتنوع في التضاريس المناخية والديموغرافية، واحتوائها على آثار بشرية ومادية تعود إلى العصور الحجرية القديمة، هذا التنوع البيئي والتراث الثقافي التاريخي كفيلا بأن يجعل من الجزائر بلد رائد في استقطاب السواح من داخل وخارج الوطن، فالسياحة اليوم لم تعد مقصورة على السياحة الجبلية والصحراوية والبحرية فقط، بل تعددت لتشمل كل مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية...إلخ.

### أ- السياحة الصحراوية:

تغطي الصحراء الجزء الأكبر من إجمالي الرقعة الجغرافية للوطن، فهي تزخر بواحاتها الواسعة وسلاسل جبالها البركانية والزخرفة والرسومات المنقوشة الشاهدة على قدم وتعاقب الحضارات، بالإضافة إلى النمط المعماري الذي تتميز به المنطقة ونوع الحيوانات التي تسكنها، ورمالها الذهبية التي تجلب السواح تارة للتمتع بمناظرها وتارة للعلاج برملمها، ولكي تستغل الجزائر هذه الثروات وتجعل من مداخلها دعامة للاقتصاد الوطني. تمتلك الجزائر واحدة من أكبر الصحاري في العالم تمنح البلاد كل المقومات لقيام صناعة سياحية ناجحة، والتي تؤهلها لتكون واجهة استقطاب سياحي على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني صحراء في العالم تغطي حوالي 84% من المساحة الإجمالية للبلاد. وأبرز ما يميزها حضيرتي الأهقار والطاسيلي المشهورتين بالرسومات الجدارية والنحوت الصخرية الضاربة في القدم.

تعتبر حضيرة الأهقار والتي أنشئت سنة 1987 والممتدة على مساحة تفوق 600.000 كلم مربع، أكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم، حيث تمثل إرث حضاري عريق، بما يحتويه من آثار قديمة يتراوح عمرها ما بين الستمائة ألف و مليون سنة، وهذا أدى إلى تصنيفها كمنطقة محمية، وهي تعتبر أبرز مقاصد السياح الأجانب في الجزائر، وقد صنفت كأحد أقطاب الإمتياز في المخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030 وذلك لاعتبارها أكبر محمية

وطنية، وللأهمية الكبيرة لترقية السياحة فيها وهو ما ينعكس إيجاباً على البيئة والسكان المحليين على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. كما استفادت من مشروع دولي للحفاظ على التنوع البيولوجي باعتبارها أحد مناطق التنوع البيولوجي ذات الأهمية العالمية، حيث ركز المشروع على العديد من المجالات ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي والتي أهمها الأنشطة السياحية بالحضيرة.

وعليه فالنهوض بالقطاع السياحي في الصحراء يستلزم تبني سياسات واستراتيجيات تختلف عن بقية الأنواع الأخرى، فإذا كان الأمن والهياكل والخدمات من شروط التنمية المستدامة فإن هناك قضايا أكثر أهمية بالنسبة لهذا النوع يأتي في مقدمتها النقل بمختلف أنواعه وهذا يفرض توفير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة لإنجاح هذا النوع من السياحة.

#### ب- السياحة الجبلية:

تركز السياحة الجبلية على الجبل باعتباره مكاناً للراحة والصحة، في بداية القرن العشرين بدأ الوله والشغف بالرياضة الشتوية وعلى الرغم من ذلك ظلت السياحة الجبلية موسمية. وخلال الفترة 1960 إلى 1980 بدأت الدول تهتم بتهيئة وتطوير محطات التزلج على الجليد.

وعليه فالسياحة الجبلية هي مجموعة الأنشطة السياحية المرتبطة بالبيئة الجبلية التي هيئت فيها بعض التجهيزات القاعدية الملائمة لهذا النمط السياحي الذي بإمكانه توفير عدة أنواع سياحية كالسياحة العلمية والرياضية (علمية، 2018/2017، صفحة 12).

رغم توفر الجزائر على أكبر سلسلة جبلية في شمال إفريقيا ممثلة في سلسلة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي وجبال الهقار والطاسيلي، والتي تتميز بمناظر خلابة وغابات شامخة وخلجان بحرية متميزة وتنوع في الغطاء النباتي والحيواني، واحتوائها كهوف ومغارات تمتد على مسافات طويلة مازالت تحتفظ بأسرارها إلى يومنا هذا، إلا أنها تستغل بالشكل المراد من طرف الجهات المكلفة بترقية هذا النوع من السياحة، رغم أنها غير مكلفة بالنسبة للأنواع الأخرى فهي تتطلب الترويج والإشهار والأمن هذا الأخير الذي شكل وما زال يشكل هاجس وعائق أماماً تطوير هذا النوع من السياحة خاصة لما تشهده الساحة الجزائرية من تدهور في الوضع الأمني منذ تسعينات القرن الماضي.

#### ت- السياحة الشاطئية:

تتربع الجزائر على شريط ساحلي طوله 1200 كلم تتخلله شواطئ وغابات وسلاسل جبلية ذات مناظر خلابة وهياكل سياحية متنوعة إلا أن فعاليتها تبقى دون المستوى المطلوب وهذا يرجع على أسباب عدة نذكر منها:

- عدم وجود رؤية واضحة اتجاه قطاع السياحة في الجزائر؛

- نقص المنافسة بين القطاع العام والخاص؛

- قلة الإمكانيات المادية المخصصة لهذا القطاع.

هذا النوع من السياحة لابد أن يشكل في المدى الطويل الوجهة الأولى للتنمية السياحية في الجزائر نظرا لوجود

طلب داخلي كبير باعتبار أن غالبية السكان متمركزون في الشمال.

### ث- سياحة الأعمال والمؤتمرات:

تعد الرحلات السياحية بغرض حضور المعارض والمؤتمرات والاجتماعات أو الاشتراك بها من أهم الرحلات السياحية. وقد اهتمت الكثير من الدول بتنمية تلك الرحلات من خلال تطوير العناصر المرتبطة بها مثل تطوير مراكز المعارض والمؤتمرات والفنادق والمطارات وتطوير البيئة التنظيمية والإجراءات الحكومية وتطوير القدرات البشرية والتسويق لها (<https://mt.gov.sa/Programs-Activities/Programs/Pages/BusinessTourismProgram.aspx>) بلا تاريخ

واكتسب هذا النوع من الرحلات مسميات مختلفة مثل "سياحة الأعمال" و"سياحة المؤتمرات والمعارض" و"سياحة الاجتماعات"، وذلك بهدف وضعها في إطار محدد يسهل التعامل مع عناصرها وتطويرها وتسويقها. كما أنشئت الجمعيات المتخصصة فيها وازدادت الاستثمارات في الشركات المنظمة لها ونما عدد العاملين فيها حتى أصبحت مصدرا اقتصاديا مهماً وصناعة متخصصة لها طبيعتها، مع توفر جهات تشرف عليها وتهتم بها مثل هيئات السياحة في الدول.

إن هذا النوع من السياحة يعرف نمو على المستوى الدولي ويشكل مكسب معتبر للدول المتقدمة مثل ألمانيا وسويسرا وفرنسا... إلخ، هذا النوع يتعين الاهتمام به وتنميته في بلدنا نظرا لتزايد النشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة وانفتاح الجزائر في علاقتها مع الخارج من جهة أخرى.

### ج- السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر:

تعد السياحة الحموية من أهم أنواع السياحة الحديثة التي تمكن من تحقيق نجاحا كبيرا في تنمية السياحة الداخلية من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. عرفت هذه السياحة منذ القدم ولكن ازدادت أهميتها بعد التطور الذي عرفتته من خلال إنشاء الفنادق والمنتجعات الصحية والمرافق الترفيهية من أجل توفير شروط الراحة لتحقيق العلاج والمتعة. وتعرف السياحة الحموية بأنها تلك السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين، وتمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع. تستخدم فيها الينابيع المعدنية كوسيلة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب. وتؤدي المياه المعدنية دورا بالغ الأهمية في السياحة الداخلية (حناشي، 20/19 نوفمبر 2012).

وعليه تعتمد السياحة الحموية أساسا على الحمامات المعدنية التي تعتمد بدورها على المياه المعدنية الحرارية المستخدمة في علاج العديد من الأمراض. وعليه أصبحت العيون المعدنية محطات سياحية ومراكز تتوفر على وسائل الاستقبال والمرافق التجارية اللازمة، ساهمت هذه المحطات في إنشاء السياحة العلاجية بجميع أشكالها وأصبحت نشاطا واعدة على مستوى الحركة السياحية. يلاحظ في العقود الأخيرة تزايد الاهتمام بالسياحة العلاجية التي شهدت نموا في منتصف القرن العشرين حيث ارتفع عدد استخدام المياه المعدنية وازدادت الحاجة إلى هذا النوع من العلاج بسبب تأزم الظروف البيئية في البلدان الصناعية المتقدمة وتضرر التوازن الأيكولوجي.

في الجزائر ورغم توفير طاقات معتبرة أكثر من 200 منبع حموي إلا أن مراكز الاستقبال تبقى ضعيفة جدا ولهذا فإن تنمية الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه البحر تعد مكسبا لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية، وتحسين صحة الأفراد وبالتالي تخفيض النفقات العمومية للصحة.

### ح- السياحة الثقافية:

تعتبر السياحة الثقافية نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه التنقل من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات جديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة ويرتقي بمستوى أداء الشعوب وثقافتهم وينشر تاريخهم وحضاراتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

يهدف هذا النوع من الثقافة إلى إشباع الرغبة في المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الثقافية والحضارية والتاريخية.



السياحة الثقافية هي التي يكون الباعث الأساسي عليها الثقافة وزيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف والتعرف على الصناعات التقليدية أو أي شكل من أشكال التعبير الفني والحضور في بعض الفعاليات الثقافية مثل المعارض أو المهرجانات. وتظل السياحة الثقافية هي المقوم السياحي غير المتكرر أو المتشابه أو القابل للمنافسة.

يرتكز الاهتمام الدولي منذ سنوات بعيدة على السياحة الثقافية، التي تعتمد على ترويج واستغلال التراث الثقافي والحضاري للمدن والأقاليم، وقد انتشرت وراجت وتوسعت أكثر مع انتشار الوسائط التكنولوجية والثورة المعلوماتية، وهي عوامل ساهمت في بروز هذا النوع من السياحة وازدهارها إلى حد أن أصبحت أحد أكبر دعائم وروافد مقومات الاقتصاد في العالم، ما ساهم في إنعاش وانتعاش اقتصاديات الكثير من الدول.

تؤكد المنظمة العالمية للسياحة على أن السياحة الثقافية ستلعب دورا كبيرا خلال العشرية القادمة لما لها من مكانة في العرض السياحي العالمي والجزائر في هذا الميدان تملك فرص كبيرة، كونها تدمج بين التراث الأثري والمعالم الثقافية والدينية (المدن الرومانية، الزوايا، الأعياد التقليدية والفنون الشعبية).

## خ - السياحة الرياضية:

تعتبر السياحة الرياضية من أهم أنواع السياحة التي تساهم بشكل فعال في تنشيط حركة السياحة سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي رفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إقامة البطولات والمسابقات الرياضية، لجذب أعداد كبيرة من السائحين بغرض المشاركة في هذه التظاهرات أو البطولات الرياضية.

وقد ظهرت السياحة الرياضية وانتشرت في كثير من الدول، خاصة الدول المتقدمة ذات المستوى المعيشة المرتفع والتي تتوفر المنشآت الرياضية من ملاعب وأدوات وغير ذلك من مقومات السياحة، وتتمتع هذه الدول بمقومات عديدة للسياحة مثل الطقس المناسب لممارسة الألعاب والرياضات المختلفة والقرى الرياضية والأولمبية والسواحل للرياضيات والموقع الجغرافي الذي يتوسط الكثير من الدول المحبة لهذه الرياضيات.

لقد احتلت السياحة الرياضية في الآونة الأخيرة حيزا كبيرا من اهتمام المتخصصين لما تدره هذه الأخيرة من أموال ضخمة تعود بالفائدة على الاقتصادات الوطنية وهذا من خلال توفير المرافق والهياكل السياحية المناسبة والخدمة المتميزة التي تجلب المنتخبات والأندية الوطنية والأجنبية، الشيء الذي يسمح باكتشاف الجهة السياحية للبلاد وأحسن مثال على هذا التجربة التونسية ممثلة في مدينة عين الدراهم التي أصبحت تستقطب الفرق الجزائرية لإجراء التريصات. أما المملكة المغربية فقد بذلت جهودا خاصة لجعل النشاط الرياضي في خدمة السياحة. واعتمدت في ذلك على لعبة الغولف باعتبارها رياضة كبار رجال المال والأعمال، فبنت قرى سياحية حول سلسلة من ملاعب الغولف عبر أرجاء البلاد. حيث تقام بالمغرب مسابقات كبرى تجذب لاعبي الكولف من جميع أنحاء العالم ومن أشهرها المسابقات نجد الكاس السنوي للكولف للحسن الثاني التي تقام في النادي الملكي للكولف ودار السلام بالرباط.

### ثانيا- أهمية السياحة وأثرها على الاقتصاد الوطني:

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وعلى المنشآت الخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام العمالة الكثيفة. وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية.

لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي.

### 1. أثر السياحة على الاقتصاد الوطني:

أثبتت صناعة السياحة أنها قادرة على أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية لما تدره من مداخيل من العملة الصعبة ومساهمتها الفعالة في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة وتحسين مستوى الدخل لفئات كثيرة خاصة في المجتمعات الفقيرة.

يحتل قطاع السياحة المرتبة الرابعة بين الصناعات العالمية، بعد صناعة البترول والكيماويات وصناعة السيارات، حيث شكلت عائدات السياحة حوالي ثلث قيمة قطاع الخدمات في التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس فإن أهمية قطاع

السياحة تتزايد نظرا للدور البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، حيث تتميز بدور تموي كبير باعتبارها رافدا لنفقات الزائرين القادمين من الخارج نظير ما يدفعونه على خدمات السفر والرحلات والإقامة والمأكل والمشرب والترفيه والنشاطات الثقافية والرياضية وغيرها... الخ.

- **توفير العملات الصعبة:** تعتبر السياحة مصدرا مباشرا ورئيسيا لتوفير العملات الصعبة من خلال إنفاق السياح على الخدمات التي يطلبونها.

- **المساهمة في القضاء على البطالة:** تحتاج المشاريع السياحية من مرحلة إنشائها وما تتطلبه من بنية تحتية وفوقية حتى مرحلة التشغيل عمالة بشرية مباشرة. صناعة السياحة قطاع خدماتي، وهذا يعني أنه يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل. ومن الصعوبة بمكان إحلال المكننة محل عنصر العمل إلا في حدود نطاق ضيق كاستخدام الحاسوب الإلكتروني. وهذا ما أكده أحد العلماء الفرنسيين وهو فورستيه من خلال نظريته المبنية على مجموعة من أرقام وحقائق مستنبطة من واقع التطور للقطاع السياحي، وكانت النتيجة أنه كلما تطور القطاع السياحي كلما زاد اعتماده على عنصر العمل، وهذا يعني أن للسياحة قابلية فائقة على إيجاد فرص عمل جيدة ضمن حدود القطاع السياحي.

- **دخل الحكومات:** يوفر قطاع السياحة للحكومات مداخيل معتبرة تتأتى من الضرائب والرسوم التي تدفعها المؤسسات للحكومة، وكذلك الرسوم المحملة على المبيعات والتي يتحملها المستهلك النهائي، وكذلك الرسوم الجمركية؛  
- إن زيادة وتطور أعداد المقاصد السياحية يساهم في نمو استثمارات وأنشطة في قطاع السياحة مما يؤثر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير فرص العمل والمشاريع، وتطوير البنى التحتية وعوائد المكتسبات التصديرية (العمرى، 2011، الصفحات 34-35).

## 2. أثر السياحة في تسويق بعض السلع:

يحتفظ السائح بجزء كبير من ميزانياته للإنفاق على المشتريات في الدول التي يزورها، ليس فقط لشراء الهدايا التذكارية السياحية بل لشراء بعض المنتجات والسلع التي يجدونها مناسبة، خصوصا منتجات الصناعات والحرف اليدوية. ويعتبر هذا الإنفاق من قبيل التصدير لمنتجات وطنية دونما حاجة إلى شحن وتسويق خارجي، وبالتالي يعتبر هذا التصدير

خالصاً من صعوبات المنافسة في التجارة الدولية، وكلما زادت حركة السياحة وخاصة للسائحين القادرين كلما ارتفعت حصة هذا التصدير من داخل الدولة إلى المشتريين السائحين والزائرين. لذلك يجب على الدولة الاهتمام بالصناعات والحرف اليدوية وتقديم الدعم اللازم لها لتطويرها والتفكير في توسيع دائرة المنتجات اليدوية والحرفية التقليدية وتشجيعها وإقامة مهرجانات للتسوق في كافة المدن.

### 3. أثر السياحة في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى:

للسياحة عموماً قدرة عالية على خلق سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية (بسبب امتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة إلى أكثر فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني). وبناءً على ذلك فإن أثار السياحة تمتد إلى القطاعات الأخرى، وبذلك تكون محركاً قوياً للاقتصاد الوطني (<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/180096>، بلا تاريخ).

إن صناعة السياحة في العصر الحالي دور محوري متكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها وقطاع السياحة هو من القطاعات الحيوية التي تؤدي دوراً ريادي في عملية التنمية وهو يمثل حالياً اهم الموارد الاقتصادية ومصدر رئيسي للدخل من العملات الأجنبية فضلاً عن فرص العمل الجديدة في ذلك القطاع الحيوي التطور في النشاط السياحي لها أثار اقتصادية في زيادة مجالات التعاون بتطوير العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي ينجم عنها مجموعة من المنافع الاقتصادية كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها واستغلال الموارد الطبيعية وابتكار استخدامات جديدة لها مما يسمح بارتفاع حصة الدولة من الإيرادات كتوسع وزيادة الضرائب ويساهم في تنمية القطاعات الأخرى المساعدة للقطاع السياحي وإن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الأخرى يتوقف على قدرة هذا القطاع على تلبية احتياجاته المختلفة المخاطر.

### المحور الثاني: الامتيازات الجبائية لتعزيز السياحة والنشاط الحرفي في الجزائر

من أجل تعزيز التنمية السريعة والمستدامة للسياحة والصناعات التقليدية ولخلق آثار إيجابية عن الاقتصاد الوطني، سنت الجزائر عدة تدابير وإجراءات دعم وامتيازات جبائية خاصة للاستثمار السياحي والأنشطة الحرفية.

## أولاً: الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع السياحة

### 1. الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار التشريع الجبائي

من أجل تشجيع تطوير قطاع السياحة الذي يعتبر مصدراً للعملة الصعبة، جاء في التشريع الجبائي من خلال قوانين المالية المتعاقبة العديد من الإعفاءات وسيتم التطرق لها حسب أنواع الضرائب والرسوم كما يلي:

#### أ- فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات:

منح القانون الجبائي فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة للأنشطة السياحية كما يلي:

- إعفاء دائم بالنسبة لعمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير والمدرة للعملة الصعبة (138-5) ؛
- الاستفادة من تطبيق نظام الاهتلاك المالي التازلي بالنسبة للمباني والمحلات التي تستعملها مؤسسات القطاع السياحي في ممارسة أنشطتها السياحية (174-2، 2021)؛
- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات لفائدة المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي (138-3، 2021).
- تستفيد وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط (138-4، 2021).

#### ب- فيما يخص الرسم على النشاط المهني:

أعطى المشرع الجزائري لقطاع السياحة إعفاءات فيما يخص الرسم على النشاط المهني، حيث جاءت المادة 220 لتستثني بعض المبالغ التي لا تدخل في رقم الأعمال الخاضع والمعتمد كقاعدة لحساب الرسم على النشاط المهني، فبالنسبة للنشاط جاءت الفقرة السابعة من المادة المذكورة أعلاه، والتي نصت على أنه لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة

لرسم المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار (7-220)،  
(2021) .

### ت- فيما يخص الرسم على القيمة المضافة:

أما فيما يخص الرسم على القيمة المضافة فيطبق وبصورة انتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2019، المعدل  
المخفض للرسم على القيمة المضافة لفائدة الخدمات المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف  
والأسفار وتأجير مركبات النقل السياحي (42، 2009) ، وابتداء من تاريخ 1 جانفي 2020 أخضعت هذه الأنشطة  
للمعدل العادي 19% .

### ث- في مجال رسم نقل الملكية:

حسب المادة 272 مكرر 3 من قانون الرسوم تعفى من الرسم نقل الملكية بالمقابل المنصوص عليه في المادة  
252 من قانون التسجيل، المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة المنشأة في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول في  
المجال السياحي.

## 2. الامتيازات الجبائية الممنوحة لترقية الحرف التقليدية ونشاطات الصناعات التقليدية الفنية

بغية ترقية نشاط الحرف والصناعة التقليدية الفنية التي تعتبر داعم رئيسي للنشاط السياحي، أقد أعطي المشرع  
الجبائي إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة وكذا الاستعادة من المعدل المخفض كما يلي:

- استعادة الحرفيين التقليديين وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا الذين اكتتبوا دفتر الشروط الذي  
حددت مواصفاته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-428 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، من إعفاء كلي ودائم  
من الضريبة الجزافية الوحيدة (282-6، 2021).

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر (10) سنوات لفائدة الحرفيين التقليديين والأشخاص  
الذين يمارسون حرفا فنية (13، 2021).

- استعادة منتجات نشاطات الحرف التقليدية المحددة قائمتها عن طريق التنظيم من تطبيق المعدل المخفض للرسم  
على القيمة المضافة (23-6، 2021).

- الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للشباب ذوو المشاريع الذين يمارسون نشاط حرفي في إطار الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

## ثانيا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار القانون 09-16 المؤرخ في 03 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

مددت المزايا الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لتلك المتعلقة بالنشاطات السياحية. يؤكد قانون الاستثمار رقم 09-16 على تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية وملائمة نظام التحفيز مع السياسة الاقتصادية. حيث تم توجيه المزايا نحو القطاعات المدرة للربح اقتصاديا كالصناعة والفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة للاتصال. فهذا القانون يحدد الاستثمار المؤهل للاستفادة من المزايا من خلال اقتناء أي أصول تدخل ضمن إنشاء أنشطة جديدة وتوسعة قدرات الإنتاج. حيث تم تصنيف المزايا الممنوحة في هذا الإطار إلى:

### 1. المزايا المشتركة لجميع المستثمرين المؤهلين

#### أ- المزايا الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض نسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولية خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل بخصوص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رفع رأس المال.

### ب- المزايا الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال:

تمنح هذه المزايا بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر معاينة تعده المصالح الجبائية

المخولة قانونا بطلب من المستثمر، حيث تمنح المزايا التالية لمدة ثلاث (03) سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

- تخفيض بنسبة 50% على مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

## 2. المزايا الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم،

التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة الدولة:

### أ- المزايا الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز:

زيادة على المزايا المشتركة الممنوحة فإن أحكام المادة 13-1 من قانون تطوير الاستثمار تمنح لهذه الفئة من

الاستثمارات الامتيازات التالية:

- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد

تقييمها من قبل الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن

طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية؛



- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة عشر سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛
- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمسة عشر (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

### ب- المزايا الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة عشر (10) سنوات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة عشر (10) سنوات.

### 3. المزايا الإضافية

#### أ- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز

لا تلغي المزايا المشتركة الممنوحة لفائدة الاستثمارات المؤهلة وكذا تلك الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة، المنشأة بموجب التشريع المعمول به، لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية.

كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون، إلى تطبيقها معا. وفي هذه الحالة، يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.

#### ب- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات المنشأة لمنصب الشغل

ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من ثلاث (3) سنوات إلى (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

### ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تقدم المزايا الممنوحة لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد الموافقة عليها من قبل المجلس الوطني للاستثمار وتتضمن هذه المزايا ما يلي:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية من ضرائب ورسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي، والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

### رابعا: معوقات التنمية السياحية في الجزائر وسبل النهوض بها

#### 1- معوقات تنمية السياحة في الجزائر:

- تعرض تطور قطاع السياحة في الجزائر عدة معوقات نذكر أهمها فيما يلي (رشيد، 2017، صفحة 14):
- غياب الاهتمام بمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمرة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز... الخ)؛
  - وكالات السفر: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني للنقل، عدم وجود تنظيم لوكالات الاسفار... الخ)؛
  - نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، حيث نلاحظ نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي ممتاز؛
  - ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الوطنية وعجز في تسويق وجهة الجزائر؛
  - ضعف استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في السياحة والترويج لها وفي أداء خدماتها؛
  - ضعف نوعية النقل والمواصلات؛

- تخلف الخدمات البنكية وعدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح؛

## 2- الإجراءات والتدابير الضرورية للتنمية السياحية:

قصد تنمية سياحية حقيقة وجب على الجزائر اتباع التدابير التالية:

1-2 ترقية الاستثمار السياحي، وذلك من خلال:

✓ تهيئة العقار السياحي؛

✓ تمويل المشاريع السياحية؛ وذلك من خلال:

- منح قروض بمبالغ كبيرة ولمدة طويلة تبعا لحاجة المشاريع السياحية

- تخفيض فوائد القروض إلى أدنى مستوياتها

- تنويع عملية دعم الاستثمار في المشاريع السياحية خاصة فيما يخص

تخفيضات الضرائب والرسوم.

2-2 دعم وإعادة تأهيل المنشآت السياحية؛ يتطلب من الدولة إعادة تأهيل المرافق والمنشآت

السياحية القديمة بما يتلاءم ومتطلبات السياحة العصرية مع المحافظة على الطابع المحلي

والمميزات الأصلية لهذه المرافق، الشيء الذي يعطيها الميزة التي تسمح بالجذب السياحي.

3-2 دعم التكوين في المجال السياحي، وذلك من خلال إنشاء مراكز جهوية لتكوين الشباب

الراغب في التكوين في مجال السياحة، وكذلك إجراء دورات للتكوين المستمر لمستخدمي قطاع

السياحة في القطاعين العام والخاص.

الخاتمة:

لا يخفى على أحد منا أن الجزائر تتمتع بمؤهلات سياحية هامة، فتتوزع المناخ واختلاف العادات والتقاليد من جهة وتوفر مقومات الجذب السياحي من شطوط وجبال وصحاري وحمامات معدنية وغابات. .... الخ، زيادة عن الموقع الجغرافي من حيث قربها من أوروبا وأسيا انتمائها الافريقي. (الفرضية الأولى محققة)

لهذا عمل المشرع الجبائي على النهوض بهذا القطاع من خلال طرح جملة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائي متمثلة في إعفاءات دائمة ومؤقتة وتخفيضات في الضرائب والرسوم. (الفرضية الثانية محققة)

إلا أن الامتيازات الجبائية مهما كان حجمها غير كافية للنهوض بهذا القطاع الذي يتميز بالحساسية وسرعة التأثر بجميع القطاعات الأخرى، فكل خلل وتقصير في القطاعات الأخرى كالأمن والبنية التحتية والمواصلات والقطاع البنكي وتكوين الإطار البشري الذي يتواصل مباشرة بالسائح... وغيرها، كل هذه العوامل والقطاعات تؤثر سلبا على مستوى الجذب السياحي. (الفرضية الثالثة محققة)

## المراجع

- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://mt.gov.sa/Programs-Activities/Programs/Pages/BusinessTourismProgram.aspx>.
- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/180096>.
- المادة 13. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 3-138. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 4-138. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 5-138. (بلا تاريخ). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 2-174. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 7-220. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 6-23. (2021). قانون الرسوم على رقم الأعمال. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 6-282. (2021). قانون الضائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجمهورية الجزائرية.
- المادة 42. (2009). قانون المالية التكميلي .
- خلف مصطفى غرايبة. (2012). *السياحة البيئية*. دار ناشري للنشر الالكتروني.

- رواحية علمية. (2018/2017). *السياحة الجبلية كأداة للتنمية المحلية*. تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة . جامعة البواقي.
- سامية لحول، راوية حناشي. (20/19 نوفمبر 2012). *السياحة الحموية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية في الجزائر*. المؤتمر الوطني الثاني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر. باتنة : جامعة الحاج لخضر .
- سعاد صديقي. (2006). *دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية*. الجزائر: جامعة قسنطينة.
- سعيداني رشيد. (2017). *أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية*. مجلة البشار الاقتصادية، صفحة 14.
- محمد أحمد العمري. (2011). *الأمن السياحي المفهوم والتطبيق* (المجلد 1). عمان، الأردن : دار الراية للنشر والتوزيع.
- محمود كامل. (1975). *السياحة الحديثة علما وتطبيقا*. مصر: الهيئة العلمية المصرية للكتاب.
- مروان محسن السكر العدوان. (1999). *مختارات في الاقتصاد السياحي*. الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع.

---

Received: April 2021

Accepted: June 2021